

السعودية وشركات النفط العالمية تحسمان التكهات حول تأجيل الاستثمار في قطاع الغاز

النعيمي ورؤساء الشركات يؤكدون التزامهم استمرار التفاوض للوصول لاتفاقية تنفيذية في مارس المقبل



موبيليو.. جديد هوندا

هيريكوي يوشينو رئيس شركة هوندا موتورز يستعرض الموبيل الجديد موبيليو خلال عرض في مركز الشركة بطوكيو امس. واتجهت هوندا الى تصنيع طراز «الميني فان» الذي يتسع لسبعة ركاب والاقتصادي في استهلاك الوقود ان يستهلك محركه ذو سعة 1,5 ليتر ليتر واحد من الوقود لكل 18,2 كيلومترا. وسيطرح طراز الاوتوماتيك بسعر (10,700) دولار اميركي (أ.غ.ب)

جدة: «الشرق الأوسط»

حسمت السعودية أمس ومعها شركات النفط العالمية الثماني جميع التكهات والاشاعات التي اثرت حول الاتفاق التاريخي الذي أبرمه الطرفان في يونيو (حزيران) 2001 في مدينة جدة، لتنفيذ ثلاثة مشاريع استثمارية كبرى في قطاع الغاز السعودي.

وجاء الحسم في بيان صحفي مشترك أصدره المهندس علي النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية السعودي وممثل حكومته في المفاوضات والمشراف على فريق التفاوض مع رؤساء الشركات في المشاريع المحورية الثلاثة وهي: شمال الربع الخالي، ومنطقة البحر الأحمر وشمال غرب السعودية، وحقل الشيبة ومنطقة جنوب شرق الربع الخالي.

وأكد نص البيان الصحفي الذي نقلته وكالة الانباء السعودية «أنه ومنذ تاريخ الثالث من يونيو 2001، فقد عملت الشركات بشكل مكثف مع فريق التفاوض السعودي ويحرص على تنفيذ برنامج تحديد المشاريع وتصميمه، ليكون حصيلته النهائية خلال الأشهر القليلة المقبلة، الوصول لاتفاقيات تنفيذية تكون الأساس

لاستثمارات رأسمالية كبيرة لجميع عناصر المشاريع في مجالات الغاز وإنتاج المياه المحلاة وتوليد الكهرباء والصناعات البتروكيمياوية».

ومضى البيان موضحا «أن فريق التفاوض السعودي والشركات حققوا تقدما ملموسا ومهما بانجازهم المهام الرئيسية التي تضمنتها الاتفاقية التحضيرية، حيث تم تحديد نطاق المشاريع بشكل دقيق ويتم حاليا بحث المسودات الكاملة للشروط التجارية لهذه الاتفاقيات».

وواضح «أن هذه الفقرة التوضيحية ترد على الانباء الصحافية التي تحدثت في الفترة الاخيرة عن وجود تأجيل في برنامج فريق التفاوض بين الطرفين خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (ايلول) الماضي في الولايات المتحدة، إضافة إلى احتمال تمديدتها بعد بروز خلاف في العديد

من النقاط منها خلافات الرسوم التي يتوجب على الشركات دفعها لاستثمار الغاز ومساهمة شركة أرامكو السعودية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في المشاريع».

وعاد البيان للتأكيد مرة أخرى بقوله «إن الطرفين، أي الشركات العالمية والفرق السعودي، يتوقعان استمرار العمل مع لانتهاء هذه المهمة، حيث يؤكدان على التزامهما استمرار المفاوضات للوصول لاتفاقية تنفيذية في مطلع شهر مارس (آذار) 2002، وفقا لما تضمنته الاتفاقية التحضيرية». وتهدف الاتفاقيات التحضيرية التي وقعتها الرياض مع رؤساء الشركات العالمية الثماني، ورعاها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، إلى تحديد وتصميم المشاريع وتحديد المبالغ التي ستستثمر فيها والجدول الزمنية لذلك، أما الاتفاقيات التنفيذية والنهائية والتي بدأ بعدها التنفيذ الفعلي للمشاريع فإنها سوف تستكمل بعد اكتمال تصميم وتحديد المشاريع.

وسبق للسعودية أن أعلنت اختيارها لثماني شركات عالمية لتنفيذ 3 مشاريع رئيسية (محورية) لتطوير حقول الغاز، وتبعاً لذلك تم اسناد قيادة المشروع المحوري الأول لتطوير (شمال الربع الخالي) والمحوري الثاني (منطقة البحر الاحمر وشمال غرب السعودية) إلى شركة أكسون موبيل، بحيث تقود في الأول تجمعاً يضم شركات: رويال داتش شل، وبريتش بتروليوم، وفيليبس، فيما تقود في الثاني تجمعاً يضم شركات: اكسدانتال بتروليوم، وانرون. أما المشروع المحوري الثالث (حقل الشيبة ومنطقة جنوب شرق الربع الخالي) فقد اسندت قيادته إلى شركة رويال داتش شل ويضم شركتي توتال فينا الف وكونوكو. وتتوقع السعودية ان تضخ الشركات العالمية استثمارات تقدر قيمتها بنحو 25 مليار دولار، تتكون من عدة اجزاء في مجالات صناعة الغاز المختلفة، واقامة محطات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، وصناعة البتروكيماويات. ويعتبر المشروع المحوري الأول، اكبر واهم هذه المشاريع وهو يقع في الجزء الشمالي من الربع الخالي ويتراوح مجموع المبالغ المتوقع استثمارها فيه وفي المشاريع المتفرعة منه والقائمة عليه بـ 12 مليار دولار وقد تزيد لتصل الى 16 مليار دولار. وينبثق عن هذا المشروع عدة مشاريع منها محطتان لتوليد الكهرباء وتحلية المياه احدهما في المنطقة الشرقية والاخرى في المنطقة الغربية، بالإضافة الى مشروع لفرز الغاز ومعالجته وتوزيعه بتكلفة تصل الى نحو مليار دولار، وكذلك مشروعان لانتاج البتروكيماويات احدهما في المنطقة الشرقية والاخر في المنطقة الغربية واقامة المنشآت الخاصة بالبنية الأساسية اللازمة لهذه المشروعات.

أما المشروعان الثاني والثالث فيقع الأول في الشمال الغربي من السعودية في منطقة البحر الاحمر، بينما يقع الاخر في المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية من الربع الخالي، ويتفرع من هذين المشروعين المحوريين عدة مشاريع جانبية، إضافة الى مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وصناعة البتروكيماويات، وتقدر المبالغ المتوقع استثمارها في هذين المشروعين ما بين سبعة الى عشرة مليارات دولار.

Like 0

Tweet

مشاركة



طباعة



بريد